

دور "الباء" في استنباط الأحكام الشرعية في الفقه الإسلامي

The role of "Al-Baah" in the islamic jurisprudence

* دكتور مُجَّد فيصل

** دكتور غلام احمد

*** دكتور مُجَّد أسلم

Abstract:

The Letter "BAH" is the second bilabial alphabetical figure of Arabic language. It is an important, rich and meaningful Letter in Arabic texts according to the context. It is one of the Arabic prepositions. The main function of this letter is "Jir" to the next Noun or pronouns. There are different aspects and meaning of "BAH" in Arabic language, especially in the Quran text, such as: "Al-Bah", "Al-Elsaaq", "Al-Sababiya", "Al-Istihaana", "Al-Zarfiya", "Al-Istelaa", "Al-Tadiyaa", "Al-Hiwaz", "Al-Badaliya", "Al-Musahaba", "Al-Muqaabala", "Al-Mojaawaza", "Al-Ghaaya", "Al-Qasam" and it is also come as Additional الزائدة أو الصلة. The earlier scholar has discussed these meanings. Many scholars have written the books to explore the usages of letters in the light of context, and discussed its role and importance in Islamic jurisprudence in deferent schools of thoughts.

This Article will focus on the meanings, types and its major role in the Islamic Fiq. Moreover the paper will discuss its different aspects and situations in Arabic language, especially in the sharia/Islamic jurisprudence and explore the usages of this letter in the light of Shariah Matters.

Key words: "BAH/الباء", Types, "Usages, Islamic Matters, conclusion and results.

* الأستاذ المساعد بجامعة هربور بقسم اللغات، والأستاذ الزائر بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية العالمية

** الأستاذ المساعد بقسم اللغة العربية وأدابها جامعة الكلية الحكومية بفيصل آباد باكستان

*** الأستاذ المساعد بكلية اللغة العربية بالجامعة الإسلامية العالمية إسلام آباد - باكستان

الحمد لله وحده والصلاة والسلام على سيدنا محمد الذي لانبي بعده، وعلى آله الطيبين الطاهرين وأصحابه الهادين المهديين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين
وبعد :

فإن "الباء" من الحروف التي لجأ إليها العلماء والمتخصصون بنواحيها المختلفة، فدرسها البعض من حيث المبنى، فقال: إن " الباء حرف من حروف الهجاء، ومخرجه من بين الشفتين، وهو مجهور شديد" كما درسها بعض الآخرين بناحية نحوية، فقالوا "إن الباء عامل نحوي من العوامل الجارة التي تجرّ الاسم".² وقد درسها أصحاب كتب معاني الحروف على أنها حرف من حروف المعاني تأتي للدلالة على الإلصاق، والسببية، والاستعانة، والظرفية، والتعدية، والعض، والبدلية، والمصاحبة، والتبعية، والمجازة، والاستعلاء، والحال، والغاية، والقسم. كما تأتي صلة في المواضع المتعددة فتأتي مع الفاعل، ومع المفعول، ومع المبتدأ، ومع خبر المبتدأ، وعند الضرورة، ومع خبر "ليس"³، ومع خبر "ما" النافية، ومع التعجبوجوبا، ومع ألفاظ التوكيد⁴. بناء على كل ما سبق يمكن لنا أن نقول إن دراسة أساليب اللغة العربية بصفة عامة، وأساليب القرآن الكريم بصفة خاصة، والتعمق فيدلالاته تعتبر شرفاً عظيماً لدى كل باحث لأن الموضوع متعلق بالقرآن الكريم وخدمة

¹ الدكتور محمود السعران، علم اللغة مقدمة للقارئ العربي، دار الفكر العربي، ط: 192م، ص: 154

² العلامة الشيخ مصطفى محمد الدسوقي المتوفى 1430 هجرى " حاشية الدسوقي " للناشر دارالكتب العلمية بيروت - لبنان، الطبعة الأولى 2000م 1421 هجرى، جلد1، صفحة 273 . وابن يعيش النحوى المتوفى 643 هجرى، شرح المفصل عالم الكتب - بيروت مكتبة المتنبي - القاهرة، الجزء 8 صفحة 22.

³ الإمام محمد بن حسن السباع المعروف بإبن الصانع في الكتاب الملححة في شرح الملححة، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م 243/1. وأبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بھادر الزركشي، البحر المحيط في أصول الفقه، الناشر دارالكتبي - الكعبة الأولى 1414 هجرى 1994م 149/3----158. و بدرالدين محمد بن عبد الله الزركشي، البرهان في علوم القرآن مع تحقيق أبو الفضل إبراهيم - الطبعة الثانية - الناشر دارالمعرفة للطباعة والنشر بيروت، 85/3. أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن يوسف بن حيان أثير الدين الأندلسي (المتوفى: 745هـ)، البحر المحيط، المحقق: صدقي محمد جميل=الناشر: دار الفكر - بيروت=الطبعة: 1420 هـ/68/8-85/2

⁴ ذكر الزمخشري رأي الأخفش في المفصل /الطبعة الأولى 1993م/الناشر: مكتبة الهلال - بيروت، صفحة 425

علومه وهو من أشرف ما يقوم به الباحث في الدراسات الإسلامية والعربية. إن اللغة العربية عامة وكتب فقه الإسلامي خاصة مليئة بالقضايا النحوية واللغوية المهمة، فمنذ أن كتبت في بعض المجلات المعتمدة ونشرت لي بعض البحوث بمعاني الباء الأصلية والزائدة ودلالاتها في القرآن الكريم فكرت بأن أكتب بحثًا عن موضوع "الباء" وعلاقتها الوثيقة بالأحكام المستنبطة التي تنتهي إلى تقرير الأحكام الشرعية كما فهمها المفسرون والفقهاء والعلماء على اختلاف مناهجهم ومشاريهم وهذا من أهم وأجل ما يقدمه هذا البحث المتواضع لخدمة لهذا الكتاب العظيم، ولهذا الشريعة الإسلامية. كما تظهر أهمية الموضوع رغبة مني في دراسة تتصل بالقرآن الكريم منبع الفصاحة والبلاغة بالنسبة للغة العربية. لأنها أول حرف يبدأ القرآن منه في قوله تعالى: "بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ"⁵. ولقد كنت أهوى الدراسة الفقهية و أحبها و أتذوق حلاوتها كما كنت أحب العيش مع كلام الله تعالى فحرصت على الجمع بين العلمين في ضوء الدراسات المختصة في خدمة هذه المقاصد. والله ولي التوفيق وهو يفعل ما يريد.

الإهتمام بالمعاني التي تقوم عليها الأحكام الشرعية :

لا يخفى على من له أدنى ممارسة بالفقه الإسلامي أن له علاقة عريقة بشتى فروع العلوم الدينية من علم القرآن وعلم الحديث وعلم الكلام وغيرها من الفنون الإسلامية، ومن الواضح الجلي أيضا أنه ليس هناك أي فن له علاقة بالفقه أكثر من علاقة اللغة العربية وعلومها به، حيث إن الشريعة الإسلامية قد اعتنتها حق عنايتها واعتنقتها كل الاعتناق، حتى جعلتها لغة العبادة والنسك، فصارت هذه اللغة لا تنفك عن الدين الحنيف؛ تنتشر حيثما وجد الدين، وتتسع حيثما وسع الدين، وكفت هذه الخصائص دلائل تشهد بأن اللغة العربية مزينة مرموقة ومكانة عالية وأن لها ارتباطا تاما بالشريعة الإسلامية ، وكيف لا تكون لها علاقة بالفقه الإسلامي مع كونه فرعاً لازماً و

⁵سورة الفاتحة/1

فنا مهما لا يزال يتعاطى به كل مكلف بالغ طول حياته. ومما لا يخفى على أحد أن لغة العربية وقواعدها النحوية يداً طولى في تفرع المسائل الفقهية من الآيات القرآنية والأحاديث النبوية وأن كثيراً من المسائل الفرعية الفقهية تختلف أحكامها عند الفقهاء الجهابذة وتفترق حيثية استنباطها باختلاف القواعد النحوية والقوانين اللغوية ، فيترب على الاختلاف عند اللغويين اختلاف الأحكام عند الأئمة الفقهية، فلذا اهتم الفقهاء المجتهدون العباقرة بالغ الاهتمام بفهم حقيقة اللغة العربية ومعرفة وجوه إعجازها وأسلوب بلاغتها وفصاحة أدائها ودقائق معاني ألفاظها، فشدوا إزارهم وشمروا عن ساقهم لمعرفة هذه اللغة وإعجازها قبل أن يضعوا أقدامهم في الممارسة بالفقه والحديث، وكفى دليلاً لهذا كلام الإمام محمد بن إدريس الشافعي "طلبت الأدب لعشرين سنة لأخدم الفقه" فابتكروا وبادروا بحشو جعبتهم من معرفة حقائق اللغة ودقائقها ثم غاصوا وغمسوا إلى بحور آيات القرآن وثقبوا إلى أعماقها فحصلوا درا ثميناً وجوهراً نفيساً من المسائل الفقهية وأحكامها التي لم يكذبوا ولم يعقلها أي واحد من قبل، فنشروها في طروسهم وسطورهم.⁶ فمما سبق قد بدت أهمية اللغة العربية عند الفقهاء وحسن معاملتهم ومعاشرتهم بها، ففي الحقيقة كانت اللغة العربية عندهم آلة مهمة من آلات الاجتهاد الذي يثاب عليه إن أصاب أو أخطأ من الله، فلذا قال محققوا العلماء إن معرفة اللغة العربية وقوانينها هي شرط من شروط المجتهدين. من هنا اتفق العلماء على أن كثيراً من الحروف العربية لها علاقة بالفقه وأصوله ولهذا اهتم البعض بمعانيها لاستنباط الأحكام الشرعية. يقول ابن حزم⁷: "إنه لا بد للفقيه أن يكون نحوياً لغوياً وإلا فهو ناقص ولا يحل له أن يفتي لجهله بمعاني الأسماء والحروف وبعده عن فهم الاخبار⁸. و"الباء" من

⁶ . <https://annahda.in/20/5/01/21>

⁷ هو أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي 384هـ- 456 هـ

⁸ أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الأندلسي القرطبي، أصول الأحكام مع تحقيق الشيخ أحمد محمد شاکر الناشر: دار

الآفاق الجديد، بيروت/52/1

تلك الحروف التي لجأ الفقهاء الاستنباط بعض المسائل الفقهية، يلخصها البحث فنذكر في ما يلي:

المسألة الأولى في بيان مسح الرأس: اتفق العلماء من الفقهاء على أن مسح امروس من الفرائض الوضو لقوله تعالى (وامسحوا برؤسكم)⁹ ولكنهم اختلف في مقدار المسح على أقوال: قال المالكية والحنابلة: يجب مسح جميع الرأس أخذا بالاحتياط. ودليلهم بان الباء كما تكون أصلية تكون زائدة للتأكيد، واعتبارها من زائدة الأولى والمعنى (امسحوا رؤسكم) وقد تأكد ذلك بفعل النبي حيث ثبت أنه كان إذا توضأ مسح رأسه كله⁽¹⁰⁾. قال الحنفية: لفترض مسح ربع الرأس أخذا بفعل النبي بمسحة على الناصية، واستبدال الحنفية بأن الباء (للتبويض) وليست زائدة، والمعنى (امسحوا بعض رؤوسكم) وقدره ربع الرأس لما روى عن مغيرة بن شعبة أن النبي كان في سفر فنزل الحاجة ثم جاء فتوضأ ومسح ناصية⁽¹¹⁾. قال الشافعية: يكفي أن يمسح أقل شئ يطلق عليه اسم المسح ولو شعرات أخذا باليقين، وأما الشافعية: استدل بأن الباء للتبويض، وأقل ما يطلق عليه اسم المسح داخل بيقين، وما عداه لا يقين فيه فلا يكون فرضاً، وإنما يحتمل على الندب. وقال الشافعية: إحتمل قول الله تعالى: (امسحوا برؤسكم) ببعض الرأس و مسح جميعه، فدللت السنة على أن مسح بعضه يجزئ وهو أن النبي مسح بनावية، وقال في موضع آخر: فان قيل قد قال الله (امسحوا

⁹ ابن النجيم الحنفي، فتح القفار شرح المنار المعروف بشكاة الاخوار في اصول البناء مع بعض الحواشي، الطبعة الأولى 1355هـ جري 1936م /مطبعة مصطفى الباني الحلبي بمصر 27,28/2 . وابن الرشد بداية المجتهد ونهاية المقتصد 1/12. كشف الاسرار شرح أصول البزدوي لعبد العزيزين أحمد بن، علاء الدين البخاري الحنفي، جلد 1/167. الكاساني، البدائع الصنائع 8/1—9. نفائس الأصول في شرح المحصول لأبي العباس أحمد بن ادريس الأصفهاني 9/2—10. أنظر الجامع لأحكام القرآن الكريم 87/5---8. الكشاف للزمخشري 203/2. تفسير آيات الأحكام للشيخ محمد علي السائيس المقرر في السنة الثانية صفحة 106-110-114-176-177

¹⁰ أنظر في كتاب الأحكام في أصول الأحكام 54/1 لابن حزم الأندلسي

¹¹ ينظر في الجامع لأحكام القرآن الكريم 87/5-88

وفي سبل السلام 76/1

بوجوهكم) في تيمم أجزئ ببعض الوجه فيه؟ قيل له: مسح الوجه في اليتيم بدل من غسله فلا بد أن يأتي بالمسح على جميع موضع الغسل منه, ومسح الرأس أصل فهذا فرق ما بينهما⁽¹²⁾. لكن قال القرطبي: وأجاب علماءنا عن الحديث بأن قالوا: لعل النبي فعل ذلك لعذر لاسيما وكان هذا الفعل منه في السفر وهو مظنة الاعذار, وموضع الاستعجال والإختصار, ثم لم يكتف بالناصية حتى مسح على العمامة, فلو لم يكن مسح الرأس واجبا لما مسح على العمامة⁽¹³⁾.

خلاصة الكلام: أن الباء هنا موضوعة للتبعيض, وكونها هنا زائدة خلاف الأصل, فالفرض يجزئ بمسح البعض, والسنة مسح الكل فما ذهب إليه الشافعية والحنفية فهو أظهر, وما ذهب إليه المالكية والحنابلة فهو أحوط وهذا ما نختار والله أعلم.

المسألة الثانية في بيان البيع والشراء: وقد ذكر نظام الدين أبو علي أحمد بن محمد بن إسحاق للشاشي: أن الباء للالصاق في اللغة ولهذا تصحب الاثمان. وتحقيق هذا أن المبيع أصل في البيع، والتمن شرط فيه ولهذا المعنى هلاك المبيع يوجب ارتفاع البيع دون هلاك الثمن إذا ثبت هذا، فنقول الأصل أن يكون التبع ملحقا بالأصل لا أن يكون بالأصل ملحقا بالتبع، فإذا دخل حرف الباء في البديل في باب البيع دل ذلك على أنه تبع ملحق بالأصل فلا يكون مبيعا، فيكون ثمنا. وعلى هذا قلنا إذا قال الرجل: (بعث منك هذا العبد بكر من الحنطة) ووصفها¹⁴ يكون مبيعا والكر ثمنا، فيجوز الإستبداله قبل القبض ولو قال بعث منك كرا من الحنطة ووصفها يكون

¹²: الإجماع في شرح المنهاج لعلي بن عبد الله الكافي السبكي 351/1-352. فواطح الرحوت لعبد العلي محمد بن نظام الدين محمد البهاري 220/1-223. المعتمد في أصول الفقه 33/1. البدر الطالع في حل جمع الجوامع لجلال الدين المحلي /صفحة 279-280. المختصر التحرير شرح الكوكب المنير لابن النجار 270/1-271

¹³ ينظر في الجامع لأحكام القرآن الكريم 87/5-88

¹⁴ أي وصفها بالجيد أو غير جيد

بهذا العبد يكون العبد ثمنا¹⁵ والكر مبيعا فإنه يكون سلما. فإعاعي فيه شرائط السلم 'كتأجيل وقبض رأس المال في المجلس ولا يصح الاستبدال إلا مؤجلا⁽¹⁶⁾. واليه ذهب كثير من الفقهاء في هذه المسألة

المسألة الثالثة في بيان تحرير الرقبة: ذكر الفقهاء: ولو قال الرجل لعبده إن أخبرتني بقدم فلان فأنت حرّ، فهذا على الخبر الحق الذي يكون بعد القدم لأن مفعول الخبر محذوف هنا وقد دل عليه حرف الباء الذي هو للالصاق كقوله القائل (بسم الله) أي بذات بسم الله، فيكون معني كلامه إن أخبرتني خبرا معلقا بقدم فلان، (و القدم) اسم الفعل. موجود فلا يتناول الخبر بالباطل⁽¹⁷⁾ فذلك على الخبر الصادق ليكون الخبر ملصقا بالقدم⁽¹⁸⁾. ولو قال إن أخبرتني أن فلانا قد قدم على هذا الخبر حقا أو باطلا لأنه لما لم يذكر الباء فلو أخبره كاذبا عتق لوجود مطلق الخبر⁽¹⁹⁾.

المسألة الرابعة في بيان طلاق: قال الفقهاء في مسألة الطلاق إذا قال الرجل لإمرأته إن خرجت من الدار إلا بإذني فأنت طالق تحتاج إلى الإذن في كل مرة إذا المستثنى خروج مطلق بالاذن فلو خرجت في المرة الثانية بدون الاذن طلقت⁽²⁰⁾. ولو قال إن خرجت من الدار إلا أن آذن لك فذلك على الاذن مرة حتى لو خرجت مرة أخرى بدون الاذن لا تطلق. وفي الزيادات إذا قال أنت

¹⁵ وعلى هذا قلنا فكل طرف من البدلان دخل عليه الباء فهو الثمن والطرف الآخر يكون مبيعا

¹⁶ ينظر في كتاب أصول الشاشي ص 66 . تيسير التحرير/2/102. الحاوي الكبير في فقه الشافعي لأبي الحسين علي بن محمد

114/1-122. تاب البحر المحيط في أصول الفقه لأبي عبد الله بدر الدين محمد 211/3

¹⁷ لعدم الشرط العتق وهو الخبر الصادق ملصقا بسبب الباء ملصقا

¹⁸ كتاب كشف الأسرار 167/1 . فواطح الرحمت شرح مسلم الثبوت 220/1---222. أصول الشاشي ص 66

¹⁹ المصادر السابقة

²⁰ أنظر في أصول الشاشي ص 66/وكتاب شرح شرح المنار للعلامة الشامي صفحة 130--

131/وكتاب شرح التلويح على التوضيح لسعد الدين مسعود بن عمر 292/2

طالق بمشية الله أو بإرادة الله تعالى أو بحكمه لم تطلق⁽²¹⁾. وكذا ذكر السبكي⁽²²⁾ وأبو سهل شمس الائمة السرخي⁽²³⁾.

المسألة الخامسة في بيان الحد: ذهب الفقهاء إلى قول الرجل لإمرأته: زينت بجمل أو بشور أو بحمار, لم يجب عليه الحد لأنه أضاف فعل الجماع إلى ذكر و أنثى, ولا يستحل وجود الجماع من الذكر و الأنثى, فصار إدخال الباء للبدال. إذ هو ظاهر من الكلام فحملناه عليه فصار كما لو قال: جامعك بعير أو ثور, ولو قال ذلك لم يجب عليه الحد, كذا قال بعض الآخرين. ولو قال زينت بناقة أو ببقرة فعليه الحد. لأنه أضاف فعل الزنا إلى أنثيين ويستحيل وجود الجماع من أنثيين فلم يمكن حمله على مشاركة الفعل⁽²⁴⁾.

المسألة السادسة في بيان مسئلتين: قال الإمام الشوكاني ونقل عن الإمام الرازي: أنهم إحتجوا بقوله (لا نكاح إلا بولي ولا صلوة إلا بطهور) ولم يلزم منه تحقق النكاح عند حضور الولي, ولا تحقق الصلوة عند حضور الوضوء).

بل يدل على عدم صحتها عند عدم هذين الشرطين. فدخول الباء في المستثنى قد افاد معنى غير المعنى الذي مع عد مها, فإن دخول الباء ليس بمخرج مما قبله لأننا (لم نقل لا نكاح إلا الولي ولا صلوة إلا الطهور) بل قلنا: (إلا بولي إلا بطهور) فلا بد من تقرير متعلق والمستثنى منه فيكون التقدير: (لانكاح يثبت بوجه إلا مقترنا بولي, (ولا صلوة يصح إلا مقترنا بطهور) او نحو ذلك من التقديرات²⁵. هذه المسائل الفقهية التي تستنبط بالباء العاملة, وقد ذكر الفقهاء في كتبهم الفقهية فلذلك نقول بحمد الله تعالى بحثنا في كتب الفقه ووجدنا المسائل المستنبطة التي ذكرنا في

²¹ أنظر في أصول الشاشي صفحة 66

²² في كتاب الأشباه والنظائر لتاج الدين السبكي 214/2--215

²³ المبسوط للسرخسي 173/8---174

²⁴ ينظر في كتاب الفروق لأسعد بن محمد بن محمد بن الحسين أبو المظفر /ص 299. فتح الغفار شرح المنار 26/2

²⁵ ينظر في كتاب إرشاد الفحول إلى تحقيق الحق من علم الأصول لمحمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني 370/1

البحث لأن بحثنا هذا له علاقة وثيقة بالمسائل الفقهية وأحكام الشرعية ولذلك ذكرنا هذه القضية في هذا البحث .

وما توفيقي إلا بالله العلي العظيم

خلاصة البحث: من خلاصة البحث أن الباء أحد أحرف العاملة وعملها الجر، وهي حرف جرّ يجر الإسم صريحا كان أو مؤلا ظاهرا أو مضمرا، وتكون أصلية وزائدة، وتأتي على أوجه ثلاثة : أصلية ، زائدة وجوبا ، وزائدة جوازا. **فالأصلية:** وهي التي تحتاج إلى متعلق ولا يستغنى عنه في الكلام، ويخل المعنى بخذفه وتأتي على أربعة عشر معنى، منها الإلصاق، والإستعانة، والسببية، واظرية، والتعدية، والعوض، والمصاحبة، والتبعيض، والمجاوزه، والحال، والغاية، والقسم. **والزائدة وجوبا:** لكن الباء التي زيدت وجوبا فهي التي لا يخلل التركيب عند حذفها غالبا وهي حالة التي تزداد فيا الباء في الإسم بعد صيغة (أفعل) المستعمل في التعجب القياسي (كأعظم بالمحسن) ومن ذلك قوله تعالى (أسمع بهم وأبصر) والمعنى هؤلاء ممن يتعجب منهم ولذلك سميت الباء عندهم باء التعجب. **وأما الزائدة جوازا:** فهي حالة التي تزداد الباء جوازا ولا يخلل التركيب عند حذفها غالبا وليس معنى الزيادة أن الحروف الزيادة لا يفيد شيئا أصلا كما زعم بعض من الناس بل يفيد فائدة متأكدة غالبا. والباء الزائدة تأتي على أنواع منها تأتي الباء مع الفاعل، والمفعول، ومع المبتدأ، ومع الخبر، ومع الخبر المنفي، والباء الزائدة مع الألفاظ التوكيد. **كما تأتي زيادة الباء مطلقا:** فهي لتزيين اللفظ وتأكيده. وقد عرض لهذه المسألة كثير من المفسرين، والبيانين، والباحثين، في القديم والحديث وناقشوها في دراساتهم واختلف القائلون بالزيادة في القرآن الكريم في تحديد معناها .

(!) وذهب بعضهم أنها زائدة في الإعراب وزائدة في المعنى أيضا فهي لا تزيد معنى الجملة القرآنية شيئا، فهو مقررّ سواء وجدت تلك الأحرف أم خذفت . وقد ذكرنا آراء العلماء (في المبحث الأول من الفصل الثاني) في بيان حكم زيادة الحروف في القرآن الكريم وخاصة زيادة الباء فيه .

(!!) وذهب آخرون إلى أن هذه الزوائد لها وظيفة (تحسينية) جيئ بها بهدف تحسين الصياغة التعبيرية في الجملة وتحميلها، فالجملة بوجود تلك الزوائد تكون أكثر بلاغة وأمتن صياغة وأجمل إيقاعاً وأجمل تعبيراً، وهذا رأي وسط فيه بعض قبول وله وجه حسن .

(!!!) ولم يرتض آخرون التعبير بلفظ الزيادة، لأن معنى الكلمة لا يليق بالبيان القرآني المعجز، فاختاروا لفظاً أطف وأليق بالقرآن الكريم وقالوا هذه (الصلة) للتأكيد

(!!!!) وذهب بعض العلماء إلى التضمين منهم دكتور عبد الفتاح الذي قال وحروف المعاني التي زعموا أنها زائدة في جمال البيان القرآني المعجز، وأن هذه الزوائد لها وظيفة أسلوبية جمالية، ولها مهمة بلاغية بيانية ولها تأثير على المعنى والمضمون والجوهر والموضوع فهي أصلية في تعبير القرآني لفظاً ومعنى، وأسلوباً ومضموناً لكن عبد الفتاح تبعه السابقين من العلماء منهم الزجاج، وابن جني، وابن هشام في جعل هذه الباء متعلقة بفعل يتضمن معنى فعل يتعدي بالباء وهو ما يسمى بالتضمن ولذلك قال ابن هشام (دخلت الباء لتضمن (كفى) معنى (اكتفى) وهو من الحسن بمكان .

(!!!!!!) وذهب الجمهور أنها زائدة من حيث الإعراب، وليس لها وظيفة إعرابية، وإذا أسقطت من الجملة يبقى الكلام بدونها تاماً ويؤتي بها لتأكيد الكلام وتقويته .

أقول: إن الباء أحد حروف الصلة وهو حرف يدخل في الكلام للتأكيد وقد ورد في آيات كثيرة. ويمكن تقسيم الآيات الواردة في هذا الصدد إلى ورود الباء مزيدة للتأكيد في الفاعل، والمفعول، والمبتدأ والخبر، وخبر (ما، ليس) وغير ذلك وإليه ذهب كثير من علماء النحاة كأمثال الأخفش قال: وزيادة الباء لتأكيد النفي والإيجاب. وكثير من المفسرين كأمثال الزركشي وأبي حيان، ومن الفقهاء كأمثال أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي، وبدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي. لقد أفتى هؤلاء الرجال بإفادة التوكيد في زيادة الباء في كلام العرب ووجد النتائج الكثيرة في النصوص القرآنية التي تدل الباء فيها لتوكيد الكلام. وأيضاً وجدنا بعض المسائل المستنبطة بهذه

الباء في الفقه الإسلامي كمسئلة مسح الرأس، ومسئلة البيع، ومسئلة تحرير الرقبة، ومسئلة الطلاق، ومسئلة الحد وغير ذلك من المسائل الفقيهيه. هذا هو قد ذكرنا في بحثنا الذي كتبنا تحت عنوان الباء ودلالاتها في القرآن الكريم والآن بحمد الله قد انتهينا من كتابة البحث بملاصة البحث التي ذكرت في الفصاا، وباللله التوفيق وإليه يرجع الأمر كله وهو حسبي ونعم الوكيل.

نتائج البحث: وأخيرا كتبت خاتمة البحث متضمنة تلخيصا له مع ابراز نتائجه ومع المصادر والمراجع والفهارس الفنية لتمكن القاري من العودة إلى ما هو بحاجة إليه بسرعة وسهولة والحمد لله أولا وأخرا بنعمته تتم الصالحات وأحمد الله على أنني توصلت إلى بعض النتائج وأهمها

(!) أنني أدركت استعمال الباء في اللغة العربية سواء كان أصلية أم زائدة .

(!!) أدركت سبب استنباط الأحكام الشرعية من خلال التطبيق على آيات القرآن الكريم .

(!!!) أفدت بحمد الله من مدارس متأنية في حسن القرآن الكريم واللغة المباركة .